مُصطلح الحديث

تأليف

محمد بن صالح العثيمين

مكتبة العلم

١٠ ش الشيخ على الغاياتي ـ خلف مسرح الجمهورية ـ القاهرة

ت : ٣٩٠٩٨٣٩

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م



١٠ ش الشيخ على الغاياتى ـ خلف مسرح الجمهورية ـ القاهرة ت : ٣٩٠٩٨٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلي الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليما .

أما بعد :

فإن الله بعث محمداً ﷺ بالهدي ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وأنزل عليه الكتاب والحكمة ، (فالكتاب القرآن والحكمة السنة) ليبين للناس مانزل إليهم ولعلهم يتفكرون فيهتدون ويفلحون .

فالكتاب والسنة هما الأصلان اللذان قامت بهما حجة الله على عباده ، واللذان تنبني عليهما الأحكام الاعتقادية والعملية إيجابا ونفيا .

والمستدل بالقرآن يحتاج إلى نظر واحد وهو النظر في دلالة النص على الحكم ولا يحتاج إلى النظر في مسنده لأنه ثابت ثبوتًا قطعيًا بالنقل المتواتر لفظًا ومعني : **﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾** .

والمستدل بالسنة يحتاج إلى نظرين :

أولها : النظر في ثبوتها عن النبي ﷺ إذ ليس كل مانسب إليه صحيحًا .

ثانيهما : النظر في دلالة النص على الحكم .

ومن أجل النظر الأول احتيج إلى وضع قوانين وقواعد يميز بها المقبول من المردود فيما ينسب إلى النبي ﷺ ، وقد قام العلماء رحمهم الله بذلك وسموه : (مصطلح الحديث) .

وقد وضعنا فيه كتابا وسطا يشتمل على المهم من هذا الفن حسب المنهج المقرر

للسنتين الأولى والثانية من القسم الثانوي في المعاهد العلمية وسميناه : (مصطلح الحديث) .

وقد جعلناه قسمين : القسم الأول يتضمن مقرر السنة الأولي ، والقسم الثاني يتضمن مقرر السنة الثانية .

والله أسأل أن يجعل عملنا خالصًا لوجهه موافقًا لمرضاته نافعًا لعباده إنه جواد كريم

القسم الأول من كتاب (مصطلح الحديث)

مصطلح الحديث :

أ ـ تعريفه ب ـ فائدته

أ ـ مصطلح الحديث : علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

ب ـ وفائدته : معرفة مايقبل ويرد من الراوي والمروي .

الحديث ـ الخبر ـ الأثر ـ الحديث القدسى .

الحديث: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف .

الخبر : بمعني الحديث فيعرف بما سبق في تعريف الحديث وقيل الخبر ما أضيف إلى النبي ﷺ وإلى غيره فيكون أعم من الحديث وأشمل .

الأثر : ما أضيف إلى الصحابي أو التابعي ، وقد يراد به ما أضيف إلى النبي ﷺ مقيدًا فيقال : وفي الأثر عن النبي ﷺ .

الحديث القدسي : ما رواه النبيﷺ عن ربه تعالي ويسمى أيضًا (الحديث الرباني) و (الحديث الإلهي) .

مثاله : قوله ﷺ فيما يرويه عن ربه تعالي أنه قال : أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم.

ومرتبة الحديث القدسي بين القرآن والحديث النبوي ، فالقرآن الكريم ينسب إلى الله تعالي لفظًا ومعنى ، والحديث النبوي ينسب إلى النبي ﷺ لفظًا ومعنى، والحديث القدسي ينسب إلى الله تعالى معنى لا لفظًا ، ولذلك لايتعبد بتلاوة لفظه ولا يقرأ في الصلاة ، ولم يحصل به التحدي ، ولم

ينقل بالتواتر كما نقل القرآن ، بل منه ما هو صحيح وضعيف وموضوع .

أقسام الخبر باعتبار طرق نقله إلينا :

ينقسم الخبر باعتبار طرق نقله إلينا إلى قسمين : متواتر وآحاد .

المتواتر :

أ - تعريفه

ب ـ أقسامه مع التمثيل

ج ـ مايفيده

أ ـ **المتواتر** : مارواه جماعة يستحيل في العادة أن يتواطؤا على الكذب وأسندوه إلى شيء محسوس .

ب ـ **وينقسم إلي قسمين** : متواتر لفظًا ومعنى ، ومتواتر معنى فقط .

فالمتواتر لفظًا ومعنى : ما اتفق الرواة فيه على لفظه ومعناه .

مثاله قوله ﷺ : « من كذب على متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار ، فقد رواه عن النبي ﷺ أكثر من ستين صحابيًا منهم العشرة المبشرون بالجنة ورواه عن هؤلاء خلق كثير .

والمتواتر معنى : ما اتفق فيه الرواة على معنى كلي وانفرد كل حديث بمعناه الخاص .

مثاله : أحاديث الشفاعة والمسح على الخفين ، ولبعضهم :

مما تواتر حديث من كذب ... و من بني لله بيتًا واحتسب
ورؤية شفاعة و الحوض ... ومسح خفين وهذي بعض

ج ـ والمتواتر بقسميه يفيد :

أولا : العلم وهو القطع بصحة نسبته إلى من نقل عنه .

ثانيا : العمل بما دل عليه بتصديقه إن كان خبراً وتطبيقه إن كان طلبًا .

الآحاد :

أ ـ تعريفها .

ب ـ أقسامها باعتبار الطرق مع التمثيل .

ج ـ أقسامها باعتبار الرتبة مع التمثيل .

د ـ ما تفيده .

أ ـ الآحاد : ماسوي المتواتر .

ب ـ وينقسم باعتبار الطرق إلى ثلاثة أقسام : مشهور وعزيز وغريب .

١ ـ **فالمشهور**: مارواه ثلاثة فأكثر ولم يبلغ حد التواتر. مثاله : قوله ﷺ :«المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ».

٣ ـ **والعزيز** : مارواه اثنان فقط .

مثاله : قوله ﷺ :« لا يؤمن أحدكم حتي أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين ».

٣ ـ **والغريب** : مارواه واحد فقط .

مثاله : قوله ﷺ : إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ مانوي . . . (الحديث)

فإنه لم يروه عن النبي ﷺ إلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولا عن عمر إلا علقمة بن أبي وقاص ، ولا عن علقمة إلا محمد بن ابراهيم التيمي ، ولا عن محمد إلا يحيى بن سعيد الأنصاري ، (وكلهم من التابعين) ثم رواه

عن يحيي خلق كثير .

ج - وينقسم باعتبار الرتبة إلى خمسة أقسام : صحيح لذاته ولغيره ، وحسن لذاته ولغيره وضعيف .

١ ــ **فالصحيح لذاته** : مارواه عدل تام الضبط بسند متصل وسلم من الشذوذ والعلة القادحة .

مثاله : قوله ﷺ : «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين » ، رواه البخاري ومسلم

وتعرف صحة الحديث بأمور ثلاثة :

الأول : أن يكون في مصنف التزم فيه الصحة إذا كان مصنفه ممن يعتمد قوله في التصحيح كصحيحي البخاري ومسلم .

الثاني : أن ينص على صحته إمام يعتمد قوله في التصحيح ولم يكن معروفًا بالتساهل فيه .

الثالث : أن ينظر في رواته وطريقة تخريجهم له فإذا تمت فيه شروط الصحة حكم بصحته .

٢ ــ **والصحيح لغيره** : الحسن لذاته إذا تعددت طرقه .

مثاله : حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أمره أن يجهز جيشًا فنفدت الإبل فقال النبي ﷺ : « ابتع علينا إبلا بقلائص من قلائص الصدقة إلى محلها » فكان يأخذ البعير بالبعيرين والثلاثة ، فقد رواه أحمد من طريق محمد بن إسحاق ورواه البيهقي من طريق عمرو بن شعيب وكل واحد من الطريقين بانفراده حسن فبمجموعهما يصير الحديث صحيحًا لغيره.

وإنما سمي صحيحًا لغيره لأنه لو نظر إلى كل طريق بانفراد لم يبلغ رتبة الصحة فلما نظر إلى مجموعهما قوى حتى بلغها .

٣- **والحسن لذاته** : مارواه عدل خفيف الضبط بسند متصل وسلم من الشذوذ والعلة القادحة .

فليس بينه وبين الصحيح لذاته فرق سوى اشتراط تمام الضبط في الصحيح دونه .

مثاله : قوله ﷺ : « مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » .

ومن مظان الحسن : مارواه أبو داود منفردًا به قالها ابن الصلاح .

٤- **والحسن لغيره** : الضعيف إذا تعددت طرقة على وجه يجبر بعضها بعضًا بحيث لا يكون فيها كذاب ولا متهم بالكذب .

مثاله : حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :« كان النبي إذا مد يديه في الدعاء لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه » أخرجه الترمذي قال في بلوغ المرام: وله شواهد عند أبي داود وغيره ومجموعها يقضي بأنه حديث حسن.

وإنما سمي حسنًا لغيره لأنه لو نظر إلى كل طريق بانفراد لم يبلغ رتبة الحسن فلما نظر إلى مجموع طرقه قوي حتى بلغها .

٥- **والضعيف** : ما خلا عن شروط الصحيح والحسن .

مثاله : حديث : « احترسوا من الناس بسوء الظن » .

ومن مظان الضعيف : ما انفرد به العقيلي أو ابن عدي أو الخطيب البغدادي أو ابن عساكر في تاريخه أو الديلمي في مسند الفردوس أو الترمذي الحكيم في نوادر الأصول وهو غير صاحب السنن أو الحاكم وابن الجارود في تاريخيهما

د- وتفيد أخبار الآحاد سوى الضعيف :

أولا : الظن وهو رجحان صحة نسبتها إلى من نقلت عنه ويختلف ذلك بحسب مراتبها السابقة وربما تفيد العلم إذا احتفت بها القرائن وشهدت بها الأصول

ثانيًا : العمل بما دلت عليه بتصديقه إن كان خبرًا ، وتطبيقه إن كان طلبًا .

أما الضعيف فلا يفيد الظن ولا العمل ولا يجوز اعتباره دليلا ولا ذكره غير مقرون ببيان ضعفه إلا في الترغيب والترهيب فقد سهل في ذكره جماعة بثلاثة شروط :

١ - أن لا يكون الضعف شديدًا .

٢- أن يكون أصل العمل الذي ذكر فيه الترغيب والترهيب ثابتًا .

٣- أن لا يعتقد أن النبي ﷺ قاله .

وعلى هذا فيكون فائدة ذكره في الترغيب حث النفس على العمل المرغب فيه لرجاء حصول ذلك الثواب ، ثم إن حصل وإلا لم يضره اجتهاده في العباده ولم يفته الثواب الأصلي المرتب على القيام بالمأمور .

وفائدة ذكره في الترهيب تنفير النفس عن العمل المرهب عنه للخوف من وقوع ذلك العقاب ولا يضره إذا اجتنبه ولم يقع العقاب المذكور .

شرح تعريف الصحيح لذاته :

سبق أن الصحيح لذاته : مارواه عدل تام الضبط بسند متصل وسلم من الشذوذ والعلة القادحة .

فالعدالة : استقامة الدين و المروءة .

فاستقامة الدين : أداء الواجبات واجتناب ما يوجب الفسق من المحرمات .

واستقامة المروءة : أن يفعل ما يحمده الناس عليه من الأدآب والأخلاق ويترك ما يذمه الناس عليه من ذلك وتعرف عدالة الراوي بالاستفاضة كالأئمة المشهورين : مالك وأحمد والبخاري ونحوهم وبالنص عليها ممن يعتبر قوله في ذلك .

وتمام الضبط : أن يؤدي ما تحمله من مسموع أو مرئي على الوجه الذي تحمله من

غير زيادة ولا نقص لكن لا يضر خطأ يسير لأنه لا يسلم منه أحد .

ويعرف ضبط الرواي بموافقته الثقات الحفاظ ولو غالبًا وبالنص عليه ممن يعتبر قوله في ذلك .

واتصال السند :

أن يتلقى كل راو ممن روي عنه مباشرة أو حكمًا .

فالمباشرة : أن يلاقي من روى عنه فيسمع منه أو يرى ويقول : حدثنى أوسمعت أو رأيت فلانًا ونحوه .

والحكم : أن يروي عمن عاصره بلفظ يحتمل السماع والرؤية مثل قال فلان أوعن فلان أو فعل فلان ونحوه .

وهل يشترط مع المعاصرة ثبوت الملاقاة أو يكفي إمكانها على قولين ؟ قال بالأول البخاري وقال بالثاني مسلم ، قال النووي عن قول مسلم : أنكره المحققون قال : وإن كنا لا نحكم على مسلم بعمله في صحيحه بهذا المذهب لكونه يجمع طرقًا كثيره يتعذر معها وجود هذا الحكم الذي جوزه والله أعلم .

ومحل هذا في غير المدلس ، أما المدلس فلا يحكم لحديثه بالاتصال إلا ما صرح فيه بالسماع أو الرؤية .

ويعرف عدم اتصال السند بأمرين :

أحدهما : العلم بأن المروي عنه مات قبل أن يبلغ الراوي سن التمييز .

ثانيهما : أن ينص الراوي أو أحد أئمة الحديث على أنه لم يتصل بمن روى عنه أو لم يسمع أو ير منه ما حدث به عنه .

والشذوذ :

أن يخالف الثقة من هو أرجح منه إما بكمال العدالة أو تمام الضبط وكثرة العدد أو

ملازمة المروي عنه أو نحو ذلك .

مثاله : حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء النبي ﷺ أنه « مسح برأسه بماء غير فضل يده » فقد رواه مسلم بهذا اللفظ من طريق ابن وهب ، ورواه البيهقي من طريقه أيضًا بلفظ أنه « أخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذه لرأسه » ورواية البيهقي شاذة لأن راويه عن ابن وهب ثقة لكنه مخالف لمن هو أكثر منه حيث رواه جماعة عن ابن وهب بلفظ رواية مسلم وعليه فرواية البيهقي غير صحيحة وإن كان رواتها ثقات لعدم سلامتها من الشذوذ .

والعلة القادحة :

أن يتبين بعد البحث في الحديث سبب يقدح في قبوله بأن يتبين أنه منقطع أو موقوف أو أن الرواي فاسق أوسيء الحفظ أو مبتدع والحديث يقوي بدعته ونحو ذلك فلا يحكم للحديث بالصحة حينئذ لعدم سلامته من العلة القادحة .

مثاله : حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئًا من القرآن » ، فقد رواه الترمذي وقال : لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة الخ .

فظاهر الإسناد الصحة لكن أعل بأن رواية إسماعيل عن الحجازين ضعيفة وهذا منها وعليه فهو غير صحيح لعدم سلامته من العلة القادحة .

فإن كانت العلة غير قادحة لم تمنع من صحة الحديث أو حسنة

مثاله : حديث أبى أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من صام رمضان ثم أتبعه ستًا من شوال كان كصيام الدهر » ،فقد رواه مسلم من طريق سعد بن سعيد وأعل الحديث به لأن الإمام أحمد ضعفه ، وهذه العلة غير قادحة لأن بعض الأئمة وثقه ولأن له متابعًا وإيراد مسلم له في صحيحه

يدل على صحته عنده وأن العلة غير قادحة .

الجمع بين وصفي الصحة والحسن في حديث واحد :

سبق أن الحديث الصحيح قسيم للحديث الحسن فهما متغايران ولكنه يمر بنا أحيانًا حديث يوصف بأنه صحيح حسن فكيف نوفق بين هذين الوصفين مع التغاير بينهما ؟

نقول : إن كان للحديث طريقان فمعنى ذلك أن أحد الطريقين صحيح والثاني حسن فجمع فيه بين الوصفين باعتبار الطريقين .

وإن كان للحديث طريق واحد فمعناه التردد هل بلغ الحديث مرتبة الصحيح أو أنه في مرتبة الحسن .

منقطع السند

أ - تعريفه

ب ـ أقسامه

ج ـ حكمه

أ ـ منقطع السند : هو الذي لم يتصل سنده وقد سبق أن من شروط الحديث الصحيح والحسن أن يكون بسند متصل .

ب ـ وينقسم إلى أربعة أقسام : مرسل ومعلق ومعضل ومنقطع .

١ـ فالمرسل : مارفعه إلى النبي ﷺ صحابى لم يسمع منه أو تابعي .

٢- والمعلق : ماحذف أول إسناده .

وقد يراد به : ما حذف جميع إسناده كقول البخاري : وكان النبي ﷺ يذكر الله في كل أحيانه .

فأما ما ينقله المصنفون كصاحب العمدة مثلا منسوبًا إلى أصله بدون إسناد فلا

يحكم عليه بالتعليق حتى ينظر في الأصل المنسوب إليه لأن ناقله غير مسند له وإنما هو فرع والفرع له حكم الأصل .

٣- **والمعضل** : ما حذف من أثناء سنده راويان فأكثر على التوالى .

٤- **والمنقطع** : ما حذف من أثناء سنده راويان فأكثر لا على التوالى .

وقد يراد به : كل مالم يتصل سنده فيشمل الأقسام الأربعة كلها .

مثال ذلك : مارواه البخاري قال : حدثنا الحميدي عبد الله ابن الزبير قال حدثنا سفيان ، قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخبرني محمد بن ابرهيم التيمي أنه سمع علقمة بن أبي وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول :« إنما الأعمال بالنيات » الخ . .

فإذا حذف من هذا السند عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمي مرسلا .

وإذا حذف منه الحميدي سمي معلقا .

وإذا حذف منه سفيان ويحيي بن سعيد سمي معضلا .

وإذا حذف منه سفيان وحده أو مع التيمي سمي منقطعا .

ج ــ ومنقطع السند بجميع أقسامه مردود للجهل بحال المحذوف سوى مايأتي :

١ ــ مرسل الصحابي

٣ ــ مرسل كبار التابعين [1] عند كثير من أهل العلم إذا عضده مرسل آخر أو عمل صحابي أو قياس .

٣ ــ المعلق إذا كان بصيغة الجزم في كتاب التزمت صحته كصحيح البخاري .

٤ ــ ماجاء متصلا من طريق آخر وتمت فيه شروط القبول .

---

(١) كبار التابعين هم الذين أكثر روايتهم عن الصحابة كسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير

التدليس :

أ - تعريفه		ب - أقسامه		ج - طائفة من المدلسين

د - حكم حديث المدلس .

أ - التدليس : سياق الحديث بسند يوهم أنه أعلى مما كان عليه في الواقع .

ب - وينقسم إلي قسمين : تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ .

فتدليس الإسناد : أن يروي عمن لقيه مالم يسمعه من قوله أو يره من فعله بلفظ يوهم أنه سمعه أو رآه مثل : قال أو فعل أو عن فلان أن فلانا قال أو فعل ونحو ذلك .

وتدليس الشيوخ : أن يسمي الرواي شيخه أو يصفه بغير ما اشتهر به فيوهم أنه غيره إما لكونه أصغر منه فلا يحب أن يظهر روايته عمن دونه وإما ليظن الناس كثرة شيوخه وإما لغيرهما من المقاصد .

والمدلسون كثيرون وفيهم الضعفاء والثقات كالحسن البصري وحميد الطويل وسليمان بن مهران الأعمش ومحمد بن إسحاق والوليد بن مسلم وقد رتبهم الحافظ إلى خمس مراتب .

الأولى : من لم يوصف به إلا نادرا كيحي بن سعيد .

الثانية : من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ماروى كسفيان الثوري أو كان لايدلس إلا عن ثقة كسفيان بن عيينه .

الثالثة : من أكثر من التدليس غير متقيد بالثقات كأبي الزبير المكي .

الرابعة : من كان أكثر تدليسه عن الضعفاء والمجاهيل كبقية ابن الوليد .

الخامسة : من انضم إليه ضعف بأمر آخر كعبد الله بن لهيعة .

وحديث المدلس غير مقبول إلا أن يكون ثقة ويصرح بأخذه مباشرة عمن روي عنه فيقول : سمعت فلانا يقول أو رأيته يفعل أو حدثني ونحوه لكن ما جاء في

صحيحي البخاري ومسلم بصيغة التدليس عن ثقات المدلسين فمقبول لتلقي الأمة لما جاء فيهما بالقبول من غير تفصيل .

المضطرب :

أ - تعريفه　　　　　　ب ـ حكمه

أ - **المضطرب** : ما اختلف الرواة في سنده أو متنه وتعذر الجمع في ذلك والترجيح.

مثاله : ماروي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ : أراك شبت قال : شيبتنى هود وأخواتها فقد اختلف فيه على نحو عشرة أوجه فروي موصولا ومرسلاً وروي من مسند أبي بكر وعائشة وسعد إلى غير ذلك من الاختلافات التي لا يمكن الجمع بينها ولا الترجيح .

فإن أمكن الجمع وجب وانتفى الاضطراب .

مثاله : اختلاف الروايات فيما أحرم به النبي ﷺ في حجة الوداع ففي بعضها أنه أحرم بالحج وفي بعضها أنه تمتع وفي بعضها أنه قرن بين العمرة والحج ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ولا تناقض بين ذلك فإنه تمتع تمتع قران وأفرد أعمال الحج وقرن بين النسكين العمرة والحج فكان قارنا باعتبار جمعه النسكين ومفردا باعتبار اقتصاره على أحد الطوافين والسعيين ومتمتعًا باعتبار ترفهه بترك أحد السفرين .

وأن أمكن الترجيح عمل بالراجح وانتفى الاضطراب أيضًا .

مثاله : اختلاف الروايات في حديث بريرة رضي الله عنها حين اعتقت فخيرها النبي ﷺ بين أن تبقى مع زوجها أو تفارقه . هل كان زوجها حرًا أو عبدًا ؟ فروي الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنه كان حرًا ، وروي عروة بن الزبير والقاسم بن محمد بن أبي بكر عنها أنه كان عبدًا ، ورجحت روايتهما على

رواية الأسود لقربهما منها لأنها خالة عروة وعمة القاسم وأما الأسود فأجنبي عنها مع أن في روايته انقطاعًا .

ب - والمضطرب : ضعيف لايحتج به لأن اضطرابه يدل على عدم ضبط روايته ، إلا إذا كان الاضطراب لا يرجع إلى أصل الحديث فإنه لا يضر .

مثاله : اختلاف الروايات في حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه أنه اشترى قلادة يوم خيبر باثني عشر دينارًا فيها ذهب وخرز ، قال ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثنى عشر دينارًا فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : لا تباع حتى تفصل »ففي بعض الروايات أن فضالة اشتراها وفي بعضها أن غيره سأله عن شرائها وفي بعض الروايات أنه ذهب وخرز وفي بعضها ذهب وجوهر وفي بعضها خرز معلقة بذهب وفي بعضها باثني عشر دينارًا وفي بعضها بتسعة دنانير وفي بعضها بسبعة .

قال الحافظ ابن حجر : وهذا لايوجب ضعفًا (يعني الحديث) بل المقصود من الاستدلال محفوظ لا اختلاف فيه وهوالنهي عن بيع مالم يفصل وأما جنسها أو مقدار ثمنها فلا يتعلق به في هذه الحال مايوجب الاضطراب ا هـ .

وكذلك لا يوجب الاضطراب ما يقع من الاختلاف في اسم الرواي أو كنيته أو نحو ذلك مع الاتفاق على عينه كما يوجد كثيرًا في الأحاديث الصحيحة .

الإدراج فى المتن :

أ ــ تعريفه　　　ب ــ مكانه مع التمثيل　　　ج ــ متي يحكم به

أ ــ الإدراج في المتن : أن يدخل أحد الرواة في الحديث كلامًا من عنده بدون بيان، إما تفسيرًا لكملة أو استنباطًا لحكم أو بيانًا لحكمة .

ب ــ ويكون في أول الحديث ووسطه وآخره .

مثاله في أوله : حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (أسبغوا الوضوء)« ويل

للاعقاب من النار .

فقوله : أسبغوا الوضوء مدرج من كلام أبي هريرة ، بينته رواية البخاري عنه أنه قال : أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال : ويل للأعقاب من النار .

ومثاله في وسطه : حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي برسول الله ﷺ وفيه :

وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه (وهو التعبد) ،الليالي ذوات العدد فقوله : وهو التعبد مدرج من كلام الزهري بينته رواية البخاري من طريقه بلفظ : وكان يلحق بغار حراء فيتحنث فيه قال (والتحنث التعبد) الليالي ذوات العدد.

ومثاله في آخره : حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : إن أمتي يدعون يوم القيامة غرًا محجلين من آثار الوضوء (فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل) فقوله من استطاع أن يطيل غرته فليفعل مدرج من كلام أبي هريرة انفرد بها نعيم بن المجمر عن أبي هريرة وذكر في المسند عنه أنه قال : لا أدري قوله فمن استطاع من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة وقد بين غير واحد من الحفاظ أنها مدرجة وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : لا يمكن أن تكون من كلام النبي ﷺ .

ج ـ ولا يحكم بالإدراج إلا بدليل إما من كلام الراوى ، أو من كلام أحد الأئمة المعتبرين ، أو من الكلام المدرج بحيث يستحيل أن يقوله النبي ﷺ .

الزيادة فى الحديث :

أ - تعريفها ب ـ أقسامها وبيان حكم كل قسم مع التمثيل .

أ ـ الزيادة في الحديث : أن يضيف أحد الرواة إلى الحديث ما ليس منه .

ب ـ وتنقسم إلى قسمين :

١ ـ **أن تكون من قبيل الإدراج** وهى التي زادها أحد الرواة من عنده لا على أنها

من الحديث وسبق بيان حكمها .

٢- أن يأتي بها بعض الرواة على أنها من الحديث نفسه .

فإن كانت من غير ثقة لم تقبل لأنه لا يقبل ما انفرد به فما زاده على غيره أولى بالرد وإن كانت من ثقة فإن كانت منافية لرواية غيره ممن هو أكثر منه أو أوثق لم تقبل لأنها حينئذ شاذة .

مثاله : ما رواه مالك في الموطأ أن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك .

قال أبو داود : لم يذكر رفعهما دون ذلك أحد غير مالك فيما أعلم ا هـ.

وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا إلى النبي ﷺ أنه كان يرفع يديه حتي يجعلهما حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه بدون تفريق .

وإن كانت غير منافية لرواية غيره قبلت لأن فيها زيادة علم .

مثاله : حديث عمر رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول : ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو فيسبغ الوضوء ثم يقول :أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبد الله ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء .

فقد رواه مسلم من طريقين وفي أحدهما زيادة (وحده لا شريك له) بعد قوله إلا الله .

اختصار الحديث :

أ ـ تعريفه ب ـ حكمه

أ ـ **اختصار الحديث** : أن يحذف راويه أو ناقله شيئًا منه .

ب ـ ولا يجوز إلا بشروط خمسة :

١ـ أن لا يخل بمعنى الحديث كالاستثناء والغاية والحال والشرط ونحوها .

مثل قوله ﷺ : (لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل) (لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه) (لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان) (نعم إذا هى رأت الماء) قاله جوابا لأم سليم حين سألته هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت (لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت)(الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة).

فلا يجوز حذف قوله : (إلا مثلا بمثل) (حتى يبدو صلاحه) (وهو غضبان) (إذا هى رأت الماء) (إن شئت) (المبرور) لأن حذف هذه الأشياء يخل بمعنى الحديث .

٢- أن لا يحذف ما جاء الحديث من أجله .

مثل حديث أبى هريرة رضي الله عنه أن رجلا سأل النبي ﷺ فقال : إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضأ بماء البحر ، فقال النبي : هو الطهور ماؤه الحل ميتته .

فلا يجوز حذف قوله : (هو الطهور ماؤه) لأن الحديث جاء من أجله فهو المقصود بالحديث .

٣- أن لا يكون واردًا لبيان صفة عبادة قولية أو فعلية .

مثل حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إذا جلس أحدكم في الصلاة فليقل : التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ».

فلا يجوز حذف شيء من هذا الحديث بالصفة المشروعة إلا أن يشير إلى أن فيه حذفًا .

٤- أن يكون من عالم بمدلولات الألفاظ وما يخل حذفه بالمعنى ومالا يخل لئلا يحذف ما يخل بالمعنى من غير شعور بذلك .

٥- أن لايكون **الرواى محلا للتهمة** بحيث يظن به سوء الحفظ إن اختصره أو

الزيادة فيه إن أتمه لأن اقتصاره في هذه الحال يستلزم التردد في قبوله فيضعف به الحديث .

ومحل هذا الشرط في غير الكتب المدونة المعروفة لأنه يمكن الرجوع إليها فينتفى التردد .

فإذا تمت هذه الشروط جاز اختصار الحديث ولا سيما تقطيعه للاحتجاج بكل قطعة منه في موضعها فقد فعله كثير من المحدثين والفقهاء .

والأولى أن يشير عند اختصار الحديث إلى أن فيه اختصارا فيقول : إلى آخر الحديث أو ذكر الحديث ونحوه .

رواية الحديث بالمعنى :

أ ـ تعريفها   ب ـ حكمها

أ ـ رواية الحديث بالمعنى : نقله بلفظ غير لفظ المروى عنه .

ب ـ ولا تجوز إلا بشروط ثلاثة :

١ - أن تكون من عارف بمعناه من حيث اللغة ومن حيث مراد المروي عنه .

٢- أن تدعوا الضرورة إليها بأن يكون الراوى ناسيًا للفظ الحديث حافظًا لمعناه .

فإن كان ذاكرًا للفظه لم يجز تغييره إلا أن تدعوا الحاجة إلى إفهام المخاطب بلغته.

٣- أن لا يكون اللفظ متعبدًا به كألفاظ الأذكار ونحوها .

وإذا رواه بالمعنى فليأت بما يشعر بذلك فيقول عقب الحديث : أو كما قال أو نحوه ، كما في حديث أنس رضي الله عنه في قصه الأعرابي الذي بال في المسجد قال : ثم إن رسول الله ﷺ دعاه فقال له : إن هذه المساجد لا تصلح

لشيء من هذا البول ولا القذر ، إنما هى لذكر الله عز وجل والصلاة وقراءة القرآن ، أو كما قال ﷺ

وكما في حديث معاوية ابن الحكم - وقد تكلم في الصلاة لايدري - فلما صلى النبي ﷺ قال له : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أو كما قال ﷺ .

الموضوع :

أ - تعريفه

ب - حكمه

ج - ما يعرف به الوضع

د - طائفة من الأحاديث الموضوعة وبعض الكتب المؤلفة فيها .

هـ - طائفة من الوضاعين .

أ - الموضوع : الحديث المكذوب على النبي ﷺ .

ب - وهو المردود ولا يجوز ذكره إلا مقرونًا ببيان وضعه للتحذير منه لقول النبي ﷺ : من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين . رواه مسلم.

ج - ويعرف الوضع بأمور منها :

١- إقرار الواضع به .

٢- مخالفة الحديث للعقل مثل أن يتضمن جمعًا بين النقيضين أو إثبات وجود مستحيل أو نقض وجود واجب وغيره .

٣- مخالفته للمعلوم بالضرورة من الدين مثل أن يتضمن إسقاط ركن من أركان الإسلام أو تحليل الربا ونحوه أو تحديد وقت قيام الساعة أوجواز إرسال نبي بعد محمد ﷺ ونحو ذلك .

د - والأحاديث الموضوعة كثيرة منها :

١- أحاديث في زيارة قبر النبي ﷺ .

٢- أحاديث في فضائل شهر رجب ومزية الصلاة فيه .

٣- أحاديث في حياة الخضر صاحب موسى عليه الصلاة والسلام وأنه جاء إلى النبى ﷺ وحضر دفنه .

٤- أحاديث في أبواب مختلفة نذكر منها ما يلى :

أحبوا العرب لثلاث : لأني عربي والقرآن عربي ولسان أهل الجنة عربي ـ اختلاف أمتي رحمة ـ اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدًا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدًا ـ حب الدنيا رأس كل خطيئة ـ حب الوطن من الإيمان ـ خير الأسماء ما حمد وعبد ـ نهى عن بيع وشرط ـ يوم صومكم يوم نحركم .

وقد ألف كثير من أهل الحديث في بيان الأحاديث الموضوعة دفاعا عن السنة وتحذيرًا للأمة مثل :

١- الموضوعات الكبرى لابن الجوزي توفى سنة ٥٩٧ هـ لكنه لم يستوعبها وأدخل فيها ماليس منها .

٢- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكانى توفى سنة ١٢٥٠ هـ وفيها تساهل بإدخال ماليس بموضوع .

٣- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق توفى سنة ٩٦٣ هـ وهو من أجمع ما كتب فيها .

هـ ـ والوضاعون كثيرون ومن أكابرهم المشهورين :

إسحاق بن نجيح الملطي ـ مأمون بن أحمد الهروي ـ محمد بن السائب الكلبي ـ المغيرة بن سعيد الكوفي ـ مقاتل ابن أبي سليمان ـ الواقدي ـ ابن أبي يحيى .

وهم أصناف فمنهم :

١- **الزنادقة** : الذين يريدون إفساد عقيدة المسلمين وتشويه الإسلام وتغيير أحكامه: مثل محمد بن سعيد المصلوب الذي قتله أبو جعفر المنصور ، وضع حديثًا عن

أنس مرفوعًا : (أنا خاتم النبيين لانبي بعدي إلا أن يشاء الله) ، ومثل عبد الكريم بن أبي العوجاء الذي قتله أحد الأمراء العباسيين في البصرة وقال حين قدم للقتل : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام .

وقد قيل : إن الزنادقة وضعوا على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث .

٢- **المتزلفون إلى الخلفاء والأمراء** : مثل غياث بن إبراهيم دخل على المهدي وهو يلعب بالحمام فقيل له : حدث أمير المؤمنين فساق سندًا وضع به حديثًا على النبي ﷺ أنه قال : لاسبق إلا في خف أو نصل أو حافر أو جناح فقال المهدي: أنا حملته على ذلك ثم ترك الحمام وأمر بذبحها .

٣- **المتزلفون إلى العامة بذكر الغرائب ترغيبًا أو ترهيبًا أو التماسا لمال أو جاه** : مثل القصاص الذين يتكلمون في المساجد والمجتمعات بما يثير الدهشة من غرائب .

نقل عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين أنهما صليًا في مسجد الرصافة فقام قاص يقص فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين ثم ساق سندًا إلى النبي ﷺ أنه قال : من قال لا إله إلا الله خلق الله له من كل كلمة طيرًا منقاره من ذهب وريشه من مرجان وذكر قصة طويلة ، فلما فرغ من قصصه وأخذ العطيات أشار إليه يحيى بيده فأقبل متوهمًا لنوال فقال له يحيى : من حدثك بهذا الحديث قال : أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين فقال : أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ فقال القاص: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما تحققت هذا إلا هذه الساعة كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما ! لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فوضع أحمد كمه على وجهه وقال : دعه يقوم فقام كالمستهزئ بهما .

٤- **المتحمسون للدين يضعون أحاديث في فضائل الإسلام وما يتصل فيه وفي** الزهد في الدنيا ونحو ذلك لقصد إقبال الناس على الدين وزهدهم في الدنيا : مثل أبي عصمة نوح بن أبي مريم قاضي مرو ، وضع حديثًا في فضائل سور القرآن سورة سورة وقال : إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق يعني فوضع ذلك .

٥- **المتعصبون لمذهب أو طريقة أو بلد أو متبوع أو قبيلة يضعون أحاديث في** فضائل ما تعصبوا له والثناء عليه : مثل ميسرة بن عبد ربه الذي أقر أنه وضع على النبي ﷺ سبعين حديثًا في فضائل على بن أبى طالب رضي الله عنه .

الجرح والتعديل :

الجرح :

أ ـ تعريفه

ب ـ أقسامه

ج ـ مراتبه

د ـ شروط قبوله .

أ ـ الجرح : أن يذكر الرواى بما يوجب رد روايته من إثبات صفة رد أو نفي صفة قبول مثل أن يقال :

هو كذاب أو فاسق أوضعيف أو ليس بثقة أو لا يعتبر أو لا يكتب حديثه .

ب ـ وينقسم إلى قسمين مطلق ومقيد :

فالمطلق : أن يذكر الراوي بالجرح بدون تقييد فيكون قادحًا فيه بكل حال .

والمقيد : أن يذكر الراوي بالجرح بالنسبة لشيء معين من شيخ أو طائفة أو نحو ذلك فيكون قادحًا فيه بالنسبة إلى ذلك الشيء المعين دون غيره .

مثاله : قول ابن حجر في التقريب في زيد بن الحباب : (وقد روى عنه مسلم) صدوق يخطئ في حديث الثوري فيكون ضعيفًا في حديثه عن الثوري دون غيره . وقول صاحب الخلاصة في إسماعيل بن عياش : وثقه أحمد وابن معين والبخاري في أهل الشام وضعفوه في الحجازيين فيكون ضعيفًا في حديثه عن الحجازيين دون أهل الشام ، ومثل ذلك إذا قيل هو ضعيف في أحاديث الصفات مثلا فلا يكون ضعيفًا في رواية غيرها .

لكن إذا كان المقصود بتقييد الجرح دفع دعوى توثيقه في ذلك المقيد لم يمنع أن يكون ضعيفًا في غيره أيضًا .

ج - وللجرح مراتب :

أعلاها : مادل على بلوغ الغاية فيه : مثل أكذب الناس أو ركن الكذب .

ثم مادل على المبالغة مثل : كذاب ووضاع ودجال .

وأسهلها لين أو سيء الحفظ أو فيه مقال .

وبين ذلك مراتب معلومة .

د - ويشترط لقبول الجرح شروط خمسة :

١ - أن يكون من عدل فلا يقبل من فاسق .

٢- أن يكون من متيقظ فلا يقبل من مغفل .

٣- أن يكون من عارف بأسبابه فلا يقبل ممن لا يعرف القوادح .

٤- أن يبين سبب الجرح فلا يقبل الجرح المبهم مثل أن يقتصر على قوله : ضعيف أو يرد حديثه حتي يبين سبب ذلك لأنه قد يجرحه بسبب لا يقتضي الجرح ، هذا هو المشهور واختار ابن حجر رحمه الله قبول الجرح المبهم إلا فيمن علمت عدالته فلا يقبل جرحه إلا ببيان السبب .

وهذا هو القول الراجح لا سيما إذا كان الجارح من أئمة هذا الشأن .

٥- أن لا يكون واقعًا على من تواترت عدالته واشتهرت إمامته كنافع وشعبة ومالك والبخاري فلا يقبل الجرح في هؤلاء وأمثالهم .

التعديل

أ ـ تعريفه.
ب ـ أقسامه .
ج ـ مراتبه .
د ـ شروط قبوله .

أ ـ التعديل : أن يذكر الراوى بما يوجب قبول روايته من إثبات صفة قبول أو نفي صفة رد ، مثل أن يقال : هو ثقة أو ثبت أو لا بأس به أو لا يرد حديثه .

ب ـ وينقسم إلى قسمين مطلق ومقيد :

١- **فالمطلق** : أن يذكر الراوى بالتعديل بدون تقييد فيكون توثيقًا له بكل حال .

٢- **والمقيد** : أن يذكر الراوي بالتعديل بالنسبة لشيء معين من شيخ أو طائفة أو نحو ذلك فيكون توثيقًا له بالنسبة إلى ذلك الشيء المعين دون غيره .

مثل أن يقال : هو ثقه في حديث الزهري أو في الحديث عن الحجازيين فلا يكون ثقة في حديثه عن غير من وثق فيهم لكن إذا كان المقصود دفع دعوى ضعفه فيهم فلا يمنع حينئذ أن يكون ثقة في غيرهم أيضًا .

ج ـ وللتعديل مراتب :

أعلاها : مادل على بلوغ الغاية فيه مثل : أوثق الناس أو إليه المنتهى في التثبيت .

ثم ما تأكد بصفة أو صفتين مثل : ثقة ثقة أو ثقة ثبت أو نحو ذلك .

وأدناها : ما أشعر بالقرب من أسهل الجرح مثل صالح أو مقارب أو يروي حديثه أو نحو ذلك وبين هذا مراتب معلومة .

د ـ **ويشترط لقبول التعديل شروط أربعة :**

١- أن يكون من عدل فلا يقبل من فاسق .

٢- أن يكون من متيقظ فلا يقبل من مغفل يغتر بظاهر الحال .

٣- أن يكون من عارف بأسبابه فلا يقبل ممن لا يعرف صفات القبول والرد .

٤- أن لا يكون واقعًا على من اشتهر بما يوجب رد روايته من كذب أو فسق ظاهر أو غيرهما .

تعارض الجرح والتعديل :

أ ـ تعريفه .

ب ـ أحواله .

أ ـ تعارض الجرح والتعديل : أن يذكر الراوي بما يوجب رد روايته وبما يوجب قبولها مثل : أن يقول بعض العلماء فيه : إنه ثقة ويقول بعض : إنه ضعيف .

ب ـ وللتعارض أحوال أربعة :

الحال الأولى : أن يكونا مبهمين أي غير مبين فيهما سبب الجرح أو التعديل ، فإن قلنا بعدم قبول الجرح المبهم أخذ بالتعديل لأنه لا معارض له في الواقع وإن قلنا بقبوله ـ وهو الراجح ـ حصل التعارض فيؤخذ بالأرجح منهما إما في عدالة قائله أو في معرفته بحال الشخص أو بأسباب الجرح والتعديل أو في كثرة العدد.

الحال الثانية : أن يكونا مفسرين أي مبينًا فيهما سبب الجرح والتعديل فيؤخذ بالجرح لأن مع قائله زيادة علم إلا أن يقول صاحب التعديل : أنا أعلم أن السبب الذي جرحه به قد زال فيؤخذ حينئذ بالتعديل لأن مع قائله زيادة علم .

الحالة الثالثة : أن يكون التعديل مبهما والجرح مفسرًا فيؤخذ بالجرح لأن مع قائله زيادة علم .

الحال الرابعة : أن يكون الجرح مبهما والتعديل مفسراً فيؤخذ بالتعديل لرجحانه .

وإلى هنا انتهي مقرر السنة الأولى الثانوية في المعاهد العلمية في المصطلح على يد مؤلفه محمد صالح العثيمين والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتطيب الأوقات وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

تم القسم الأول ويتلوه القسم الثاني وأوله أقسام الحديث بإعتبار من يضاف إليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثانى من كتاب (مصطلح الحديث)

أقسام الخبر باعتبار من يضاف إليه

ينقسم الخبر باعتبار من يضاف إليه إلى ثلاثة أقسام : مرفوع وموقوف ومقطوع .

أ ـ **فالمرفوع** : ما أضيف إلى النبي ﷺ .

وينقسم إلى قسمين : مرفوع صريحًا ومرفوع حكمًا .

١ - **فالمرفوع صريحًا** : ما أضيف إلى النبي ﷺ نفسه من قول أو فعل أو تقرير أو وصف في خلقه أو خلقته .

مثاله من القول : قول النبي ﷺ : من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد .

ومثاله من الفعل : كان ﷺ إذا دخل بيته بدأ بالسواك .

ومثاله من التقرير : تقريره الجارية حين سألها أين الله قالت في السماء فأقرها على ذلك ﷺ .

وهكذا كل قول أو فعل علم به النبي ﷺ ولم ينكره فهو مرفوع صريحًا من التقرير.

ومثاله من الوصف في خلقه : كان النبي ﷺ أجود الناس وأشجع الناس ، ما سئل شيئا قط فقال لا ، وكان دائم البِشر سهل الخلق لين الجانب ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما إلا أن يكون إثما فيكون أبعد الناس عنه .

ومثاله من الوصف في خلقته : كان النبي ﷺ ربعة من الرجل ليس بالطويل ولا بالقصير بعيد ما بين المنكبين له شعر يبلغ شحمة أذنيه وربما يبلغ منكبيه حسن اللحية فيه شعرات من شيب .

٢ ـ **والمرفوع حكمًا** : ما كان له حكم المضاف إلى النبى ﷺ وهو أنواع .

الأول : قول الصحابى إذا لم يمكن أن يكون من قبيل الرأي ولم يكن تفسيراً ولا معروفًا قائله بالأخذ عن الإسرائيليات ، مثل أن يكون خبرًا عن أشراط الساعة أو أحوال القيامة أو الجزاء .

فإن كان من قبيل الرأي فهو موقوف .

وأن كان تفسيرًا فالأصل له حكم نفسه والتفسير موقوف :

وإن كان قائله معروفًا بالأخذ عن الإسرائيليات فهو متردد بين أن يكون خبرا اسرائيليا أو حديثا مرفوعًا فلا يحكم فيه بأنه حديث للشك فيه .

وقد ذكروا أن العبادلة وهم : عبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص أخذوا عن أخبار بني إسرائيل من كعب الأحبار أو غيره .

الثاني : فعل الصحابي إذا لم يمكن أن يكون من قبيل الرأى ومثلوا لذلك بصلاة على رضي الله عنه في الكسوف أكثر من ركوعين في كل ركعة .

الثالث : أن يضيف الصحابي شيئًا إلى عهد النبي ﷺ ولم يذكر أنه علم به كقول أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها :ذبحنا على عهد النبي ﷺ فرسًا ونحن في المدينة فأكلناه .

الرابع : أن يقول الصحابي عن شيء بأنه من السنة كقول ابن مسعود رضي الله عنه: من السنة أن يخفي التشهد يعني في الصلاة .

فإن قاله تابعي فقيل مرفوع وقيل موقوف كقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبه بن مسعود : السنة أن يخطب الإمام في العيدين خطبتين يفصل بينهما بجلوس .

الخامس : قول الصحابي : أُمرنا أو نُهينا أو أُمر الناس ونحوه

كقول أم عطية رضي الله عنها : أُمرنا أن نخرج في العيدين العواتق

وقولها : نُهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا

وقول ابن عباس رضي الله عنهما : **أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف .**

وقول أنس رضي الله عنه : وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظافر ونتف الإبط وحلق العانة أن لا نترك فوق أربعين ليلة .

السادس : **أن يحكم الصحابي على شيء بأنه معصية** كقول أبى هريرة رضي الله عنه فيمن خرج من المسجد بعد الأذان : أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ .

وكذا لو حكم الصحابي على شيء بأنه طاعة إذ لا يكون الشيء معصية أو طاعة إلا بنص من الشارع ولا يجزم الصحابي بذلك إلا وعنده علم منه .

السابع : **قولهم عن الصحابي رفع الحديث أو رواية** : كقول سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال الشفاء في ثلاث : شربة عسل وشرطة محجم وكية نار وأنهي أمتي عن الكي ، رفع الحديث .

وقول سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه رواية : الفطرة خمس أو خمس من الفطرة : الختان والاستحداد ونتف الإبط وتقليم الأظافر وقص الشارب .

وكذلك قالوا عن الصحابي : يأثر الحديث أو ينميه أو يبلغ به ونحوه فإن مثل هذه العبارات لها حكم المرفوع صريحًا وإن لم تكن صريحة في إضافتها إلى النبي ﷺ لكنها مشعرة بذلك .

ب ـ والموقوف : ما أضيف إلى الصحابي ولم يثبت له حكم الرفع .

مثاله : قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : يهدم الإسلام زلة العالم وجدال المنافق العليم بالكتاب وحكم الأئمة المضلين .

ج ـ والمقطوع : ما أضيف إلى التابعي فمن بعده .

مثاله : قول ابن سيرين : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم .

وقول مالك : اترك من أعمال السر ما لا يحسن بك أن تعمله في العلانية .

الصحابى :

أ ـ تعريف الصحابي .
ب ـ حال الصحابة
ج ـ آخرهم موتًا وفائدة معرفته ..
د ـ المكثرون من التحديث .

أ ـ الصحابي : من اجتمع بالنبي ﷺ أو رآه مؤمنًا به ومات على ذلك .

فيدخل فيه من ارتد ثم رجع إلى الإسلام كالأشعث بن قيس فإنه كان ممن ارتد بعد وفاة النبي ﷺ فجيء به أسيرًا إلى أبي بكر فتاب وقبل منه أبو بكر رضي الله عنه .

ويخرج منه من آمن بالنبي ﷺ في حياته ولم يجتمع به كالنجاشي ومن ارتد ومات على ردته كعبد الله بن خطل قتل يوم الفتح وربيعة بن أمية بن خلف ارتد في زمن عمر ومات على الردة .

ومن الصحابة عدد كثير ولا يمكن الجزم بحصرهم على وجة التحديد لكن قيل على وجه التقريب : أنهم يبلغون مئة وأربعة عشر ألفًا .

ب ـ والصحابة كلهم ثقات ذوو عدل تقبل رواية الواحد منهم وإن كان مجهولا ولذلك قالوا جهالة الصحابي لاتضر .

والدليل على ما وصفناه من حال الصحابة أن الله أثنى عليهم ورسوله في عدة نصوص ،وأن النبي ﷺ يقبل قول الواحد منهم إذا علم إسلامه ولا يسأل عن حاله فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال يعني رمضان فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم قال : أتشهد أن محمدا رسول الله ؟ قال : نعم قال : يا بلال أذن في الناس فليصوموا غدًا . أخرجه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان .

ج ـ وآخر الصحابة موتًا على الإطلاق : عامر بن واثله الليثي مات بمكة سنة ١١٠

من الهجرة فهو آخر من مات بمكة وآخر من مات بالمدينة محمود بن الربيع الأنصاري الخزرجي مات سنة ٩٩ هـ .

وآخر من مات بالشام في دمشق واثلة بن الأسقع الليثي مات سنة ٨٦ هـ وفي حمص عبد الله بن بسر المازني سنة ٩٦ هـ .

وآخر من مات بالبصرة أنس بن مالك الأنصاري الخزرجي مات سنة ٩٣ هـ .

وآخر من مات بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي مات سنة ٨٧ هـ .

وآخر من مات بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي مات سنة ٨٩ هـ .

ولم يبق منهم أحد بعد سنة عشر ومئة لقول ابن عمر رضي الله عنهما : « صلى بنا رسول الله ﷺ في آخر حياته فلما سلم قام فقال : أرأيتكم ليلتكم هذه فإن رأس مئة سنة منها لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد » متفق عليه . وكان ذلك قبل موته بشهر كما رواه مسلم من حديث جابر .

وفائدة معرفة آخر الصحابة موتًا أمران :

أحدهما : أن من تأخر موته عن هذه الغاية لم تقبل منه دعوى الصحبة .

الثاني : أن من لم يدرك التمييز قبل هذه الغاية فحديثه عن الصحابة منقطع .

د- من **الصحابة من أكثروا التحديث** فكثر الأخذ عنهم والذين تجاوز الحديث عنهم الألف هم :

١- أبو هريرة رضي الله عنه روي عنه (٥٣٧٤) .
٢- عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما روي عنه (٢٦٣٠) .
٣- أنس بن مالك رضي الله عنه روي عنه (٢٢٨٦) .
٤- عائشة رضي الله عنها روي عنها (٢٢١٠)
٥- عبد الله بن عباس رضي الله عنهما روي عنه (١٦٦٠) .
٦- جابر بن عبد الله رضي الله عنهما روي عنه (١٥٤٠) .
٧- أبو سعيد الخدري رضي الله عنه روي عنه (١١٧٠)

ولا يلزم من كثرة التحديث عن هؤلاء أن يكونوا أكثر أخذًا من غيرهم عن النبي ﷺ لأن قلة التحديث عن الصحابي قد يكون سببها تقدم موته كحمزة رضي الله عنه عم النبي ﷺ أو انشغاله بما هو أهم كعثمان رضي الله عنه أو الأمرين جميعًا كأبي بكر رضي الله عنه فقد تقدم موته وانشغل بأمر الخلافة ، أو غير ذلك من الأسباب .

المخضرم :

أ - تعريفه   ب ـ حكم حديثه

أ ـ **المخضرم** : من آمن بالنبي ﷺ في حياته ولم يجتمع به .

والمخضرمون طبقة مستقلة بين الصحابة والتابعين وقيل بل هم من كبار التابعين .

وقد أوصلهم بعض العلماء إلى نحو أربعين شخصًا فمنهم :

الأحنف بن قيس ـ الأسود بن يزيد ـ سعد بن إياس ـ عبد الله بن عُكيم ـ عمرو ابن ميمون ـ أبو مسلم الخولاني ـ النجاشي ملك الحبشة .

ب ـ **وحديث المخضرم من قبيل مرسل التابعي** فهو منقطع وفي قبوله ما في قبول مرسل التابعي من الخلاف .

التابعى :

أ ـ **التابعي** : من اجتمع بالصحابي مؤمنًا بالنبي ﷺ ومات على ذلك .

ب ـ **والتابعون كثيرون لا يمكن حصرهم وهم ثلاثة طبقات** :

كبرى وصغرى وبينهما .

فالكبرى : من كان أكثر روايتهم عن الصحابة مثل : سعيد بن المسيب ـ وعروة بن الزبير ـ وعلقمة بن قيس .

والصغرى : من كان أكثر روايتهم عن التابعين ولم يلتقوا إلا بالعدد القليل من

الصحابة : مثل إبراهيم النخعي ـ أبي الزناد ـ يحيي بن سعيد .

والوسطى : من كثرت روايتهم عن الصحابة وعن كبار التابعين مثل : الحسن البصري ، محمد بن سيرين ، مجاهد ، عكرمة ، قتادة ، الشعبي ، الزهري عطاء ، عمر بن عبد العزيز ، سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب .

الإسناد :

أ ـ تعريفه

ب ـ أقسامه.

ج ـ أصح الأسانيد .

أ ـ الإسناد ـ ويقال السند ـ : رواة الحديث الذين نقلوه إلينا .

مثاله : قول البخاري : حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانًا ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال .

فالإسناد :عبد الله بن يوسف ومالك وابن شهاب وأنس بن مالك .

ب ـ وينقسم إلى قسمين : عال ونازل .

فالعالى : ماكان أقرب إلى الصحة ، والنازل عكسه .

والعلو نوعان : علو صفة وعلو عدد .

١- **فعلو الصفة** : أن يكون الرواة أقوى في الضبط أو العدالة من الرواة في إسناد آخر .

٢- **وعلو العدد** : أن يقل عدد الرواة في إسناده بالنسبة إلى إسناد آخر .

وإنما كانت قلة العدد علوا لأنه كلما قلت الوسائط قل احتمال الخطأ فكان أقرب للصحة .

والنزول يقابل العلو فيكون نوعين : نزول صفة ونزول عدد .

١- **فنزول الصفة** : أن يكون الرواة أضعف في الضبط أو العدالة من الرواة في إسناد آخر .

٢- **ونزول العدد** : أن يكثر عدد الرواة في إسناد بالنسبة إلى إسناد آخر .

وقد يجتمع النوعان علو الصفة وعلو العدد في إسناد واحد فيكون عاليًا من حيث الصفة ومن حيث العدد .

وقد يوجد أحدهما دون الآخر فيكون الإسناد عاليًا من حيث الصفة نازلاً من حيث العدد أو بالعكس وفائدة معرفة العلو والنزول : الحكم بالترجيح للعالي عند التعارض .

ج ـ **والتحقيق** أنه لا يحكم لإسناد معين بكونه أصح الأسانيد وإنما يحكم له بذلك بالنسبة إلى الصحابي أو البلد أو الموضوع فيقال : أصح أسانيد أبي بكر ، أصح أسانيد أهل الحجاز ، أصح أسانيد حديث النزول ، وقد ذكروا أصح الأسانيد بالنسبة إلى الصحابة فمنها :

أصح الأسانيد إلى أبي هريرة رضي الله عنه : الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة .

وأصح الأسانيد إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما : مالك عن نافع عن ابن عمر .

وأصح الأسانيد إلى أنس بن مالك رضي الله عنه : مالك عن الزهري عن أنس .

وأصح الأسانيد إلى عائشة رضي الله عنها : هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

وأصح الأسانيد إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : الزهري عن عبيد الله ابن عتبة عن ابن عباس .

وأصح الأسانيد إلى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : سفيان بن عيينة عن

عمرو بن دينار عن جابر .

وأما رواية عمرو بن شعيب عن أبيه (شعيب) عن جده (أي جد أبيه شعيب) وهو عبد الله بن عمرو بن العاص فبالغ بعضهم حتى جعله من أصح الأسانيد وردها بعضهم بأن شعيبًا لم يدرك جده فيكون منقطعًا .

والراجح أنها صحيحة ومقبولة قال البخاري : رأيت أحمد بن حنبل وعلى بن المديني وإسحاق بن راهوية وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد من المسلمين ، قال البخاري : مَنْ الناس بعدهم ؟ ا هـ ، وأما ردها بأن شعيبًا لم يدرك جده فمردوده بأنه قد ثبت سماع شعيب من جده عبد الله فليس فيه انقطاع حينئذ ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : أئمة الإسلام وجمهور العلماء يحتجون بحديث عمرو بن شعيب إذا صح النقل إليه اهـ .

المسلسل :

أ ـ تعريفه ب ـ فائدته

أ ـ المسلسل : ما اتفق الرواة فيه على شيء واحد فيما يتعلق بالراوي أو الرواية .

مثاله فيما يتعلق بالراوي : حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له : يا معاذ إني أحبك أوصيك لا تدعن في دبر كل صلاة تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك .

فقد ذكروا أن كل من حدث قال لمن رواه عنه وأنا أحبك فقل : اللهم أعني الخ .

ومثاله فيما يتعلق بالرواية : قول البخاري في صحيحه : حدثنا عمرو بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا زيد بن وهب حدثنا عبد الله (يعني ابن مسعود) حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق : إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يومًا ثم يكون علقة (الحديث) .

فقد تسلسل بإتفاق الرواة على صيغة واحدة هي : حدثنا .

ومثل ذلك لو تسلسل بلفظ : عن فلان عن فلان .

أوتسلسل بكونه أول حديث سمعه من شيخه أو آخر حديث .

ب ـ وفائدة **المسلسل** : بيان ضبط الرواة في أخذ بعضهم من بعض وعناية كل واحد باتباع من قبله .

تحمل الحديث وأداؤه :

تحمل الحديث :

أ ـ تعريفه

ب ـ شروطه

ج ـ أنواعه

أ – تحمل الحديث : أخذه عمن حدث به عنه .

ب ـ وشروطه ثلاثة :

١ – **التمييز** : وهو فهم الخطاب ورد جوابه على الصواب والغالب أن يكون عند تمام سبع سنين .

فلا يصح تحمل من لا تمييز له لصغر وكذلك لو فقد تمييزه لكبر أو غيره فلا يصح تحمله .

٢– **العقل** : فلا يصح تحمل المجنون والمعتوه .

٣– **السلامة من الموانع** : فلا يصح مع غلبة نعاس أو لغط كثير أو شاغل كبير .

ج ـ وأنواعه كثيرة فمنها :

١ – السماع من لفظ الشيخ وأرفعه ما يقع إملاء .

٢ – القراءة على الشيخ ويسمى (العرض) .

٣– الإجازة : وهى أن يأذن الشيخ بالرواية عنه سواء أذن له لفظًا أو كتابة .

والرواية بالإجازة صحيحة عند جمهور العلماء لدعاء الحاجة إليها ويشترط لصحتها ثلاثة شروط .

الأول : أن يكون المجاز به معلومًا إما بالتعين مثل : أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري وإما بالتعميم مثل : أجزت لك أن تروي عني جميع مروياتي فكل ما ثبت عنده أنه من مروياته صح أن يحدث به عنه بناء على هذه الإجازة العامة .

فإن كان المجاز به مبهمًا لم تصح الرواية بها مثل : أجزت لك أن تروي عني بعض صحيح البخاري أو بعض مروياتي ، لأنه لا يعلم المجاز به .

الثاني : أن يكون المجاز له موجودًا فلا تصح الإجازة لمعدوم لا تبعًا ولا استقلالا .

فلو قال : أجزت لك ولمن سيولد لك أو أجزت لمن سيولد لفلان لم تصح الإجازة .

الثالث : أن يكون المجاز له معينًا بشخصه أو بوصفه مثل : أجزت لك ولفلان رواية مروياتي عني أو أجزت لطالبي علم الحديث رواية مروياتي عني .

فإن كان عامًا لم تصح الإجازة مثل : أجزت لجميع المسلمين أن يرووا عني .

وقيل تصح للمعدوم وغير المعين والله أعلم .

أداء الحديث :

أ ـ تعريفه

ب ـ شروط قبوله

ج ـ صيغه .

أ ـ أداء الحديث : إبلاغه إلى الغير .

ويؤدي الحديث كما سمعه حتى في صيغ الأداء فلا يبدل حدثني بأخبرني أو سمعت أو نحوها لاختلاف معناها في الاصطلاح ، نقل عن الإمام أحمد أنه

قال : اتبع لفظ الشيخ في قوله حدثني وحدثنا وسمعت وأخبرنا ولا تعده اهـ

ب ـ ولقبول الأداء شروط فمنها :

١- العقل : فلا يقبل من مجنون ولا معتوه ولا ممن ذهب تمييزه لكبر أو غيره .

٢- البلوغ : فلا يقبل من صغير وقيل يقبل من مراهق يوثق به .

٣- الإسلام : فلا يقبل من كافر ولو تحمل وهو مسلم .

٤- العدالة : فلا يقبل من فاسق ولو تحمل وهو عدل .

٥- السلامة مع الموانع : فلا يقبل مع غلبة نعاس أو شاغل يقلق فكره .

ج ـ وصيغ الأداء : ما يؤدي بها الحديث ولها مراتب :

الأولى : سمعت ـ حدثني ـ إذا سمع وحده من الشيخ فإن كان معه غيره قال : سمعنا وحدثنا .

الثانية : قرأت عليه ـ أخبرني قراءة عليه ـ أخبرنى إذا قرأ على الشيخ .

الثالثة :قرئ عليه وأنا أسمع ـ قرأنا عليه ـ أخبرنا ـ إذا قرئ على الشيخ وهو يسمع.

الرابعة : أخبرني إجازة ـ حدثني إجازة ـ أنبأني ـ عن فلان ـ إذا روي عنه بالإجازة.

وهذا عند المتأخرين ، أما المتقدمين فيرون أن حدثني وأخبرني وأنبأني بمعنى واحد يؤدي بها من سمع من الشيخ .

وبقي صيغ أخرى تركناها حيث لم نتعرض لأنواع التحمل بها .

كتابة الحديث :

أ ـ تعريفها   ب ـ كتابتها   ج ـ صفتها

أ ـ كتابة الحديث : نقله عن طريق الكتابة .

ب ـ والأصل فيها الحل لأنها وسيلة وقد أذن النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو أن يكتب ما سمعه منه رواه أحمد بإسناد حسن ، فإن خيف منها محذور شرعي منعت وعلى هذا يحمل النهي في قوله ﷺ :« لا تكتبوا عني شيئًا غير القرآن فمن كتب عني شيئًا غير القرآن فليمحه ، رواه مسلم وأحمد واللفظ له .

وإذا توقف عليها حفظ السنة وإبلاغ الشريعة كانت واجبة وعليه تحمل كتابة النبي ﷺ بحديثه إلى الناس يدعوهم إلى الله عز وجل ويبلغهم شريعته وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ خطب عام الفتح فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه فقال : اكتبوا لي يارسول الله فقال : اكتبوا لأبي شاة يعني الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ .

ج ـ وتجب العناية بكتابة الحديث لأنها إحدى وسيلتي نقله فوجبت العناية بها كنقله عن طريق اللفظ ولكتابته صفتان واجبه ومستحسنة :

فالواجبة : أن يكتب الحديث بخط واضح بين لا يوقع في الإشكال والإلتباس .

والمستحسنة : أن يراعى ما يأتي :

١- إذا مر بذكر اسم الله كتب : تعالى أو عز وجل أو سبحانه أو غيرها من كلمات الثناء الصريحة بدون رمز وإذا مر بذكر اسم الرسول ﷺ كتب : ﷺ أو عليه الصلاة والسلام صريحة بدون رمز ، قال العراقي في شرح ألفيته في المصطلح : ويكره أن يرمز للصلاة على النبي ﷺ في الخط بأن يقتصر على حرفين ونحو ذلك وقال أيضًا : ويكره حذف واحد من الصلاة والتسليم والاقتصار على أحدهما اهـ ، وإذا مر بذكر صحابي كتب : رضي الله عنه ولا يخص أحد من الصحابة بثناء أو دعاء معين يجعله شعارًا له كلما ذكره كما يفعل الرافضة في على بن أبي طالب رضي الله عنه في قولهم عند ذكره : عليه السلام أو كرم الله وجهه ، قال ابن كثير : فإن هذا من باب التعظيم والتكريم فالشيخان (يعني أبا بكر وعمر) وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه

اهـ فأما إن أضاف الصلاة إلى السلام عند ذكر على رضي الله عنه دون غيره فهو ممنوع لاسيما إذا اتخذه شعارًا لا يخل به فتركه حينئذ متعين قاله ابن القيم في كتاب (جلاء الأفهام) .

وإذا مر بذكر تابعي فمن بعده ممن يستحقون الدعاء كتب : رحمه الله .

٢- أن يشير إلى نص الحديث بما يتميز به فيجعله بين قوسين ( ) أو مربعين [ ] أو دائرتين ○ ○ أو نحو ذلك لئلا يختلط بغيره فيشتبه .

٣- أن يراعي القواعد المتبعة في إصلاح الخطأ .

فالساقط يلحقه في أحد الجانبين أو فوق أو تحت مشيرًا إلى مكانه بما يعينه .

والزائد يشطب عليه من أول كلمة منه إلى الأخيرة بخط واضح لئلا ينطمس ما تحته فيخفي على القارئ ، وإذا كان الزائد كثيرًا كتب قبل أول كلمة منه (لا) وبعد آخر كملة منه (إلى) ترفعان قليلا عن مستوى السطر .

وإذا كانت الزيادة بتكرار كلمة شطبت الأخيرة منها إلا أن يكون لها صلة بما بعدها فيشطب الأولى مثل أن يكرر كلمة عبد في عبد الله أو امرئ في امرئ مؤمن فيشطب الأولى.

٤- أن لا يفصل بين كلمتين في سطرين إذا كان الفصل بينهما يوهم معنى فاسدًا، مثل قول على رضي الله عنه : بشر قاتل ابن صفية (يعني الزبير) بالنار فلا يجعل بشر قاتل في سطر وابن صفية في النار في سطر آخر .

٥ـ أن يجتنب الرمز إلا فيما كان مشهورًا بين المحدثين [1] ومنه:

(ثنا) أو (نا) و (دثنا) يرمز بها عن حدثنا وتقرأ : حدثنا . (أنا) أو (أرنا) أو (أبنا) يرمز بها عن أخبرنا وتقرأ : أخبرنا . (ق) يرمز بها عن قال وتقرأ: قال ، والأكثر حذف قال بدون رمز لكن ينطق بها عند القراءة مثاله : قول البخاري : حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث قال يزيد حدثني مطرف بن

(١) يستعمل كثير من المتأخرين الرموز طلبًا للاختصار لكنهم يذكرون مصطلحهم في ذلك فيزول المحذور منها .

عبد الله عن عمران .

قال : قلت يارسول الله فيم يعمل العاملون ؟ قال : كل ميسر لما خلق له .

فقد حذفت قال بين الرواة لكن ينطق بها عند القراءة فيقال في المثال : قال البخاري حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال قال يزيد حدثني مطرف الخ .

(ح) يرمز بها للتحول من إسناد إلى آخر إذا كان للحديث أكثر من إسناد سواء كان التحول عند آخر الإسناد أو في أثناءه وينطق بها على صورتها فيقال حا .

مثال التحول عند آخر الإسناد : قول البخاري : حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس عن النبي ﷺ (ح) وحدثنا آدم قال حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس قال : قال النبي ﷺ : لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين .

ومثال التحول في أثنائه : قول مسلم : حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا ليث (ح) وحدثنا محمد بن رمح حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالأمير الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو ومسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولدها وهي مسئولة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو ومسئول عنه ألا فكلكم راع ومسئول عن رعيته.

تدوين الحديث :

لم يكن الحديث في عهد النبي ﷺ وخلفائه الأربعة الراشدين مدونًا كما دون فيما بعد ، وقد روي البيهقي في المدخل عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السنن ، فاستشار أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك ، فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق عمر يستخير الله فيها شهرًا ، ثم أصبح يومًا وقد عزم الله له ، فقال : إني كنت أردت أن أكتب السنن وإني ذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدًا .

ولما كانت خلافة عمر بن عبد العزيز رحمه الله وخاف من ضياع الحديث ، كتب إلى قاضيه في المدينة أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : انظر ما كان من حديث النبي ﷺ فاكتبه ، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث رسول الله ﷺ ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتي يكون سرًا .

وكتب إلى الآفاق بذلك أيضًا ثم أمر محمد بن شهاب الزهري بتدوينها .

فكان أول من صنف في الحديث محمد بن شهاب الزهري بأمر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رحمهما الله وكان ذلك على رأس مئة سنة من الهجرة ثم تتابع الناس في ذلك وتنوعت طرقهم في تصنيف الحديث .

طرق تصنيف الحديث :

طرق تصنيف الحديث على نوعين :

أ ـ **تصنيف الأصول** وهي التي يسند فيها الحديث من المصنف إلى غاية الإسناد وله طرق فمنها .

١- التصنيف على الأجزاء بأن يجعل لكل باب من أبواب العلم جزء خاص

مستقل ، فيجعل لباب الصلاة جزء خاص ولباب الزكاة جزء خاص وهكذا : ويذكر أن هذه طريقة الزهري ومن في زمنه .

٢- التصنيف على الأبواب بحيث يجعل في الجزء الواحد أكثر من باب وترتب على المواضيع كترتيب أبواب الفقه أو غيره مثل طريقة البخاري ومسلم وأصحاب السنن .

٣- التصنيف على المسانيد بحيث يجمع أحاديث كل صحابي على حدة فيذكر في مسند أبي بكر جميع مارواه عن أبي بكر وفي مسند عمر جميع مارواه عن عمر وهكذا مثل طريقة الإمام أحمد في مسنده .

ب- **تصنيف الفروع** وهى التي ينقلها مصنفوها من الأصول معزوة إلى أصلها بغير إسناد وله طرق أيضًا فمنها :

١- التصنيف على الأبواب مثل : بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني ، وعمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي .

٢- التصيف مرتبًا على الحروف مثل : الجامع الصغيرللسيوطي. إلى غير ذلك من الطرق الكثيرة من النوعين حسبما يراه أهل الحديث أقرب إلى تحصيله وتحققه .

الأمهات الست

يطلق هذا الوصف على الأصول الآتية :

١- صحيح البخاري ٢- صحيح مسلم ٣ - سنن النسائي

٤- سنن أبي دواد ٥- سنن الترمذي ٦- سنن ابن ماجة .

١- صحيح البخارى :

هذا الكتاب سماه مؤلفه (الجامع الصحيح) وخرجه من ستمائة ألف حديث وتعب رحمه الله في تنقيحه وتهذيبه والتحري في صحته حتى كان لا يضع فيه

حديثًا إلا اغتسل وصلى ركعتين يستخير الله في وضعه ولم يضع فيه مسندًا إلا ما صح عن رسول الله ﷺ بالسند المتصل الذي توفر في رجاله العدالة والضبط.

وأكمل تأليفه في ستة عشر عامًا ثم عرضة على الإمام أحمد ويحيي بن معين وعلى بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة .

وقد تلقاه العلماء بالقبول في كل عصر قال الحافظ الذهبي : هو أجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى .

وعدد أحاديثه بالمكرر (٧٣٩٧) سبعة وتسعون وثلثمائة وسبعة آلاف وبحذف المكرر (٢٦٠٢) اثنان وستمائة وألفا حديث كما حرر ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله .

البخارى :

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه (١) الجعفي مولاهم الفارسي الأصل .

ولد البخاري في شوال سنة ١٩٤ أربع وتسعين ومئة ونشأ يتيمًا في حجر والدته وبدأ بالرحلة في طلب الحديث سنة عشر ومائتين وتنقل في البلاد لطلب الحديث وأقام في الحجاز ست سنين ودخل الشام ومصر والجزيرة والبصرة والكوفة وبغداد ، وكان رحمه الله غاية في الحفظ ذكر عنه أنه كان ينظر في الكتاب فيحفظه من نظرة واحدة ، وكان زاهدًا ورعًا بعيدًا عن السلاطين والأمراء ، شجاعًا سخيًا أثنى عليه العلماء في عصره وبعده قال الإمام أحمد : ما أخرجت خراسان مثله ، وقال ابن خزيمة : ما تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ ولا أحفظ من محمد ابن إسماعيل البخاري ، وكان

---

(١) بردزبه : كلمة فارسية معناها الزرع .

مجتهدًا في الفقة وله دقة عجيبة في استنباطه من الحديث كما تشهد بذلك تراجمه في صحيحه .

توفى رحمه الله في خرتنك[1] بلدة على فرسخين من سمرقند ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦ ست وخمسين ومائتين عن اثنين وستين عامًا إلا ثلاثة عشر يومًا وقد خلف علمًا كثيرًا في مؤلفاته رحمه الله وجزاه عن المسلمين خيرًا .

٢- صحيح مسلم :

هو الكتاب المشهور الذي ألفه مسلم بن الحجاج رحمه الله ، جمع فيه ما صح عنده عن رسول الله ﷺ قال النووي : سلك فيه طرقًا بالغة في الاحتياط والاتقان والورع والمعرفة لا يهتدي إليها إلا أفراد في الأعصار اهـ .

وكان يجمع الأحاديث المتناسبة في مكان واحد ويذكر طرق الحديث وألفاظه مرتبًا على الأبواب لكنه لا يذكر التراجم إما خوفًا من زيادة حجم الكتاب أو لغير ذلك .

وقد وضع تراجمه جماعة من شراحه ومن أحسنها تراجم النووي رحمه الله وعدد أحاديثه بالمكرر (٧٢٧٥) خمسة وسبعون ومائتان وسبعة آلاف حديث وبحذف المكرر نحو (٤٠٠٠) أربعة آلاف حديث .

وقد اتفق جمهور العلماء أو جميعهم على أنه ـ من حيث الصحة ـ في المرتبة الثانية بعد صحيح البخاري وقيل في المقارنة بينهما :

تشاجر قوم في البخاري ومسلم ... لدي وقالوا : أي ذين تقدم

فقلت : لقد فاق البخاري صحة ... كما فاق في حسن الصناعة مسلم

(١) بفتح الخاء وسكون الراء وفتح التاء وسكون النون .

مسلم :

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ولد في نيسابور سنة ٢٠٤ أربع ومائتين وتنقل في الأمصار لطلب الحديث فرحل إلى الحجاز والشام والعراق ومصر ولما قدم البخاري نيسابور لازمه ونظر في علمه وحذا حذوه .

أثنى عليه كثير من العلماء من أهل الحديث وغيرهم .

توفى في نيسابور سنة ٢٦١ إحدى وستين ومائتين عن سبع وخمسين سنة .

وقد خلف علمًا كثيرًا في مؤلفاته رحمه الله وجزاه عن المسلمين خيرًا .

فائدتان :

الفائدة الأولى : لم يستوعب الصحيحان صحيح البخاري ومسلم جميع ما صح عن الرسول ﷺ بل في غيرهما أحاديث صحيحة لم يروياها قال النووي : إنما قصد البخاري ومسلم جمع جمل من الصحيح كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله لا أنه يحصر جميع مسائله ، لكن إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابه ولم يخرجا له نظيرًا ولا ما يقوم فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا روایاه ويحتمل أنهما تركاه نسيانًا أو إيثارًا لترك الإطالة ورأيا أن غيره مما ذكراه يسد مسده أو لغير ذلك . اهـ .

الفائدة الثانية : اتفق العلماء على أن صحيحي البخاري ومسلم أصح الكتب المصنفة في الحديث فيما ذكراه متصلا ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لا يتفقان على حديث إلا يكون صحيحًا لا ريب فيه وقال : جمهور متونهما يعلم أهل الحديث علمًا قطعيًا أن النبي ﷺ قالها . اهـ .

هذا وقد انتقد بعض الحفاظ على صاحبي الصحيحين أحاديث نزلت عن درجة

ماالتزماه تبلغ مائتين وعشرة أحاديث اشتركا في اثنين وثلاثين منها وانفرد البخاري بثمانية وسبعين وانفرد مسلم بمئة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : جمهور ما أنكره على البخارى مما صححه يكون قوله فيه راجحا على من نازعه بخلاف مسلم فإنه نوزع في أحاديث خرجها وكان الصواب مع من نازعه فيها ومثل لذلك بحديث : خلق الله التربة يوم السبت ، وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأربع .

وقد أجيب عما انتقد عليهما بحوابين مجمل ومفصل :

١- **أما المجمل** : فقال ابن حجر العسقلاني في مقدمة فتح الباري : لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل قال : فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضًا لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة اهـ .

٢- **وأما المفصل** : فقد أجاب ابن حجر في المقدمة عما في صحيح البخاري جوابا مفصلا عن كل حديث ، وألف الرشيد العطار كتابًا في الجواب عما انتقد على مسلم حديثا حديثا ، وقال العراقي في شرح ألفيته في المصطلح : إنه قد أفرد كتابًا لما ضعف من أحاديث الصحيحين مع الجواب عنها فمن أراد الزيادة في ذلك فليقف عليه ففيه فوائد ومهمات اهـ .

٣- سنن النسائى :

ألف النسائي رحمه الله كتابه (السنن الكبري) وضمنه الصحيح والمعلول ثم اختصره في كتاب السنن الصغرى وسماه (المجتبي) جمع فيه الصحيح عنده وهو المقصود بما ينسب إلى رواية النسائي من حديث .

(والمجتبى) أقل السنن حديثًا ضعيفًا ورجلا مجروحا ودرجته بعد الصحيحين فهو ـ من حيث الرجال ـ مقدم على سنن أبي داود والترمذي لشدة تحرى مؤلفه في الرجال ، قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ : كم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه بل تجنب إخراج حديث جماعة في الصحيحين اهـ .

وبالجملة فشرط النسائي في (المجتبي) هو أقوي الشروط بعد الصحيحين .

النسائى :

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على (النسائي) ويقال : النسوي نسبة إلى نسا بلدة مشهورة بخراسان .

ولد سنة ٢١٥ في نسا ثم ارتحل في طلب الحديث وسمع من أهل الحجاز وخراسان والشام والجزيرة وغيرها وأقام بمصر طويلا وانتشرت مصنفاته فيها ثم ارتحل إلى دمشق فحصلت له فيها محنة وتوفى سنة ٣٠٣ في الرملة في فلسطين عن ثمان وثمانين سنة .

وقد خلف مصنفات كثيرة في الحديث والعلل فرحمه الله وجزاه عن المسلمين خيرًا .

٤- سنن أبى دواد :

هو كتاب يبلغ أربعة آلاف وثمانمائة حديث انتخبه مؤلفه من خمسمائة ألف حديث واقتصر فيه على أحاديث الأحكام وقال : ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه . وما كان في كتابي هذا فيه وهن شديد بينته وليس فيه عن رجل متروك الحديث شيئ ومالم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض الأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير اهـ .

قال السيوطي : يحتمل أن يريد بصالح : الصالح للاعتبار دون الاحتجاج فيشمل

الضعيف ، لكن ذكر ابن كثير أنه يروي عنه أنه قال : وما سكت عنه فهو حسن فإن صح هذا فلا إشكال اهـ أي فلا إشكال في أن المراد بصالح : صالح للاحتجاج ، وقال ابن الصلاح : فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورًا مطلقًا وليس في أحد الصحيحين ولا نص على صحته أحد عرفنا أنه من الحسن عند أبي داود اهـ وقال ابن منده كان أبو داود يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال اهـ .

وقد اشتهر سنن أبي داود بين الفقهاء لأنه كان جامعًا لأحاديث الأحكام وذكر مؤلفه أنه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه وأثنى عليه ابن القيم ثناء بالغا في مقدمة تهذيبه .

أبو داود :

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني .

ولد في سجستان من قرى البصرة سنة ٢٠٢ ورحل في طلب الحديث وكتب عن أهل العراق والشام ومصر وخراسان وأخذ عن أحمد حنبل وغيرهم من شيوخ البخاري ومسلم .

أثنى عليه العلماء ووصفوه بالحفظ التام والفهم الثاقب والورع .

توفي في البصرة سنة ٢٨٥ عن ثلاث وسبعين سنة .

وقد خلف علما كثيرًا في مؤلفاته ، رحمه الله وجزاه عن المسلمين خيرًا .

٥- سنن الترمذى :

هذا الكتاب اشتهر أيضًا باسم (جامع الترمذي) ألفه الترمذي رحمه الله على أبواب الفقه وأودع فيه الصحيح والحسن والضعيف مبينا درجة كل حديث في موضعه من بيان وجه الضعف واعتنى ببيان من أخذ به من أهل العلم من الصحابة وغيرهم وجعل في آخره كتابا في العلل جمع فيه فوائد هامة .

قال : وجميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به وقد أخذ به بعض العلماء ما خلا حديثين حديث ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر وحديث : إذا شرب فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه اهـ [1] .

وقد جاء في هذا الكتاب من الفوائد الفقهية والحديثية ماليس في غيره واستحسنه علماء الحجاز والعراق وخراسان حين عرضه مؤلفه عليهم .

هذا وقد قال ابن رجب : اعلم أن الترمذي خرج في كتابه الصحيح والحسن والغريب ، والغرائب التى خرجها فيها بعض المنكر ولا سيما في كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالبًا ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه بإسناد منفرد ، نعم قد يخرج عن سيء الحفظ ومن غلب على حديثه الوهن ويبين ذلك غالبًا ولا يسكت عنه اهـ .

الترمذي :

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمى الترمذي .

ولد في ترمذ (مدينة بطرف جيحون) سنة ٢٠٩ فطاف البلاد وسمع من أهل الحجاز والعرق وخراسان .

اتفقوا على إمامته وجلالته حتى كان البخاري يعتمد عليه ويأخذ عنه مع أنه ـ أي البخاري ـ من شيوخه .

توفي في ترمذ سنة ٢٧٩ عن سبعين عامًا ، وقد صنف تصانيف نافعة في العلل

---

(١) **قلت** : بل أخذ الإمام أحمد رحمه الله بمقتضى حديث ابن عباس في الجمع فأجاز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء للمريض ونحوه وقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما لم فعل رسول الله ﷺ ذلك ؟ فقال: أراد أن لا يحرج أمته فدل على أنه كلما لحق الأمة حرج في ترك الجمع جاز الجمع . وأما حديث قتل شارب الخمر في الرابعة فقد أخذ به بعض العلماء فقال ابن حزم يقتل في الرابعة بكل حال وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : يقتل عند الحاجة إلى قتله إذا لم ينته الناس بدونه ، وعلى هذا فلا إجماع على ترك العمل بالحديثين

وغيرهما رحمه الله وجزاه خيراً .

٦- سنن ابن ماجه :

كتاب جمعه مؤلفه مرتبًا على الأبواب يبلغ نحو واحد وأربعين وثلثمائة وأربعة آلاف حديث (٤٣٤١) والمشهور عند كثير من المتأخرين أنه السادس من كتب أصول الحديث (الأمهات الست) إلا أنه أقل رتبة من السنن : سنن النسائي وأبي داود والترمذي حتى كان من المشهور أن ما انفرد به يكون ضعيفًا غالبًا إلا أن الحافظ ابن حجر قال : ليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة والله المستعان اهـ وقال الذهبي : فيه مناكير وقليل من الموضوعات اهـ وقال السيوطي : إنه تفرد بإخراج الحديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم .

وأكثر أحاديثه قد شاركه في إخراجها أصحاب الكتب الستة كلهم أو بعضهم وانفرد عنهم بتسعة وثلاثين وثلثمائة وألف حديث (١٣٣٩) كما حقق ذلك الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .

ابن ماجه :

هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه (بالهاء الساكنة ويقال بالتاء) الربعي مولاهم القزويني .

ولد في قزوين (من عراق العجم) سنة ٢٠٩ وارتحل في طلب الحديث إلى الري والبصرة والكوفة وبغداد والشام ومصر والحجاز وأخذ عن كثير من أهلها .

توفى سنة ٢٧٣ عن أربع وستين سنة .

له عدد من التصانيف النافعة رحمه الله وجزاه عن المسلمين خيراً .

مسند الإمام أحمد :

المحدثون جعلوا المسانيد في الدرجة الثالثة بعد الصحيحين والسنن .

ومن أعظم المسانيد قدرا وأكثرها نفعًا : مسند الإمام أحمد فقد شهد له المحدثون قديمًا وحديثًا بأنه أجمع كتب السنة وأوعاها لما يحتاج إليه المسلم في دينه ودنياه قال ابن كثير : لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته وقال حنبل : جمعنا أبي أنا وصالح وعبد الله فقرأ علينا المسند وما سمعه غيرنا وقال هذا الكتاب جمعته من أكثر من سبعة ألف حديث وخمسين ألفًا فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه فإن وجدتموه وإلا فليس بحجه اهـ لكن قال الذهبي : هذا القول منه على غالب الأمر وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ما هي في المسند اهـ .

وقد زاد فيه ابنه عبد الله زيادات ليست من رواية أبيه وتعرف بزوائد عبد الله وزاد فيه أيضًا أبو بكر القطيعي الذي رواه عن عبد الله عن أبيه زيادات عن غير عبد الله وأبيه .

ويبلغ عدد أحاديث المسند بالمكرر نحو (٤٠٠٠٠) أربعين ألف حديث وبحذف المكرر نحو (٣٠٠٠٠) ثلاثين ألف حديث .

آراء العلماء فى أحاديث المسند :

للعلماء في أحاديث المسند ثلاثة آراء :

أحدها : أن جميع ما فيه من الأحاديث حجة .

الثانية : أن فيه الصحيح والضعيف والموضوع وقد ذكر ابن الجوزي في الموضوعات تسعة وعشرين حديثًا منه وزاد العراقي عليها تسعة أحاديث وجمعها في جزء .

القول الثالث : أن فيه الصحيح والضعيف الذي يقرب من الحسن وليس فيه موضوع وقد ذهب إلى هذا القول شيخ الإسلام ابن تيميه والذهبي والحافظ ابن

حجر والسيوطي وقال شيخ الإسلام : شرط أحمد في المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه وقد روي أبو داود عن رجال أعرض عنهم في المسند وقد شرط أحمد في المسند أن لايروي عن المعروفين بالكذب عنده وإن كان في ذلك ما هو ضعيف ثم زاد عليه ابنه عبد الله وأبو بكر القطيعي زيادات ضمت إليه وفيها كثير من الأحاديث الموضوعة فظن من لاعلم عنده أن ذلك من رواية أحمد في مسنده اهـ .

وبما ذكره شيخ الإسلام رحمه الله يتبين أنه يمكن التوفيق بين الآراء الثلاثة فمن قال: إن فيه الصحيح والضعيف لا ينافي القول بأن جميع ما فيه حجة لأن الضعيف إذا صار حسنًا لغيره يكون حجة ومن قال إن فيه الموضوع حمل على ما في زيادات عبد الله وأبي بكر القطيعي .

وقد صنف الحافظ ابن حجر كتابا سماه (القول المسدد في الذب عن المسند) ذكر فيه الأحاديث التي حكم العراقي عليها بالوضع وأضاف إليها خمسة عشر حديثًا مما ذكره ابن الجوزي وهي أربعة عشر حديثًا في جزء سماه (الذيل الممهد) .

هذا وقد تناول العلماء هذا المسند بالتصنيف عليه ما بين مختصر له وشارح ومفسر ومرتب ومن أحسنها : (الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ابن حنبل الشيباني) الذي ألفه (أحمد بن عبد الرحمن البنا) الشهير بالساعاتي جعله سبعة أقسام أولها : قسم التوحيد وأصول الدين وآخرها : قسم القيامة وأحوال الآخرة : ورتبة على الأبواب ترتيبًا حسنًا وأتمه بوضع شرح عليه سماه (بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني) وهو اسم مطابق لمسماه فإنه مفيد جدًا من الناحيتين الحديثية والفقهية والحمد لله رب العالمين .

أحمد بن حنبل :

هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ثم البغدادي .

ولد سنة ١٦٤ في مرو ثم حمل إلى بغداد وهو رضيع وقيل ولد في بغداد نشأ

يتيمًا وطاف البلاد والآفاق لطلب الحديث فسمع من مشايخ العصر في الحجاز والعراق والشام واليمن وعني عناية عظيمة بالسنة والفقه حتى عده أهل الحديث إمامهم وفقيههم .

وقد أثنى عليه العلماء في عصره وبعده فقال الشافعي : خرجت من العرق فما رأيت رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أورع ولا اتقى من أحمد بن حنبل وقال إسحاق بن راهوية : أحمد حجة بين الله وبين عبيده في أرضه ، وقال ابن المديني : إن الله أيد هذا الدين بأبي بكر الصديق رضي الله عنه يوم الردة وبأحمد بن حنبل رحمه الله يوم المحنة ، وقال الذهبي : انتهت إليه الإمامة في الفقه والحديث والإخلاص والورع وأجمعوا على أنه ثقة حجة إمام اهـ .

توفى في بغداد سنة ٢٤١ عن سبعة وسبعين عامًا .

وقد خلف للأمة علمًا كثيرًا ومنهجًا قويمًا رحمه الله وجزاه عن المسلمين خيرًا .

آداب العالم والمتعلم :

فائدة العلم وثمرته : العمل بما علم فمن لم يعمل بما علم كان علمه وبالا عليه وحجة عليه يوم القيامة كما قال النبي ﷺ : والقرآن حجة لك أوعليك .

ولكل من العالم والمتعلم آداب ينبغي مراعتها منها ما هو مشترك بينهما ومنها ما هو مختص بأحدهما .

فمن الآداب المشتركة :

١- إخلاص النية لله بأن ينوي بتعلمه وتعليمه التقرب إلى الله بحفظ شريعته ونشرها ورفع الجهل عنه وعن الأمة فمن نوى بتعمله العلم الشرعي شيئًا من الدنيا فقد عرض نفسه للعقوبة ففي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال :

(من تعلم علمًا مما يبتغي به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضًا من الدنيا لم

يجد عرف الجنة يوم القيامة) (يعني ريحها) رواه أحمد وأبو داودوابن ماجة ، وروي أنه قال : (من طلب العلم ليجاري به العلماء أو ليماري به السفهاء أو يصرف به وجوه الناس إليه أدخله الله النار) . رواه الترمذي .

٢- **العمل بما علم** فمن عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم قال الله تعالى : ﴿ **والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم** ﴾ ومن ترك العمل بما علم أوشك أن يسلبه الله ما علم قال الله تعالى : ﴿ **فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظا مما ذكروا به** ﴾ .

٣- **التخلق بالأخلاق الفاضلة** من الوقار وحسن السمت ولين الجانب وبذل المعروف واحتمال الأذى وغير ذلك من الأخلاق التي يحمد عليها شرعًا أو عرفًا سليمًا .

٤- **اجتناب الأخلاق السافلة** من الفحش والسب والأذى والغلظة والخفة المذمومة في المنطق والهيئة وغير ذلك مما يذم عليه شرعًا أو عرفًا سليمًا .

ومن الآداب المختصة بالمعلم :

١- **الحرص على نشر العلم** بجميع الوسائل وأن يبذله لمن طلبه بطلاقة وانشراح صدر مغتبطًا بنعمة الله عليه بالعلم والنور وتيسير من يرث علمه عنه وليحذر كل الحذر من كتمان العلم في حال يحتاج الناس فيها إلى بيانه أو يسأله عنه مسترشد ففي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال :(من سئل عن علم علمه ثم كتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار) . رواه أحمد وأبو داود والترمذي .

٢- **الصبر على أذى المتعلمين** وسوء معاملتهم له لينال بذلك أجر الصابرين ويعودهم على الصبر واحتمال الأذى من الناس لكن مع ملاحظتهم بالتوجيه والإرشاد والتنبيه بحكمة على ما أساءوا به لئلا تضيع هيبته من نفوسهم فيضيع مجهوده في تعليمهم .

٣- أن يمثل أمام الطلبة بما ينبغي أن يكون عليه من دين وخلق فإن المعلم أكبر قدو لتلميذه وهو المرآة التي ينعكس عليها دين المعلم وأخلاقه .

٤- أن يسلك أقرب الطرق في إيصال العلم إلى تلاميذه ومنع ما يحول دون ذلك فيعتني ببيان العبارة وإيضاح الدلالة وغرس المحبة في قلوبهم ليتمكن من قيادتهم وإصغائهم لكلامه واستجابتهم لتوجيهه.

ومن الآداب المختصة بالمتعلم :

١- بذل الجهد في إدراك العلم فإن العلم لا ينال براحة الجسم فيسلك جميع الطرق الموصلة إلى العلم . وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : (من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله له به طريقًا إلى الجنة). رواه مسلم .

٢- البدء بالأهم فالأهم فيما يحتاج إليه من العلم في أمور دينه ودنياه فإن ذلك من الحكمة ﴿ ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرًا كثيرًا ومايذكر إلا أولو الألباب﴾ .

٣- التواضع في طلب العلم بحيث لا يستكبر عن تحصيل الفائدة من أي شخص كان ، فإن التواضع للعلم رفعة والذل في طلبه عز ، وكم من شخص أقل منك في العلم من حيث الجملة وعنده علم في مسألة ليس عندك منها علم .

٤- توقير المعلم واحترامه بما يليق به فإن المعلم الناصح بمنزلة الأب يغذي النفس والقلب بالعلم والإيمان فمن حقه أن يوقره المتعلم ويحترمه بما يليق من غير غلو ولا تقصير ويسأله سؤال المستلهم المسترشد لا سؤال المتحدي أو المستكبر وليتحمل من معلمه ما قد يحصل من جفاء وغلظة وانتهار لأنه ربما يكون متأثرًا بأسباب خارجية فلا يتحمل من المتعلم ما يتحمله منه في حال الصفا والسكون.

٥- الحرص على المذاكرة والضبط وحفظ ماتعلمه في صدره أو كتابه فإن الإنسان

عرضة للنسيان فإذا لم يحرص على ذلك نسى ماتعلمه وضاع منه وقد قيل :

العلم صيد والكتابة قيده ... قيد صيدك بالحبال الواثقة

فمن الحماقة أن تصيد غزالة ... وتتركها بين الخلائق طالقة

وليعتن بحفظ كتبه من الضياع وصيانته من الآفات فإنها ذخره في حياته ومرجعه عند حاجته .

وإلى هنا انتهى القسم الثانى من كتاب (**مصطلح الحديث**) ويحتوى على مقرر السنة الثانية الثانوية في المعاهد العلمية . وبه تم الكتاب على يد **مؤلفه : محمد صالح العثيمين** في يوم الخميس الموافق السادس عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٩٦ هـ ست وتسعين وثلثمائة وألف والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان مدى الأوقات ، آمين .

* * *

الفهـرس

الموضوع

إلقاء الأضواء

على ما في كتاب المرأة المسلمة

من النقصان والأخطاء

تأليف

عطا عبد اللطيف أحمد

مكتبة العلم

١٠ ش الشيخ علي الغاياتي . خلف مسرح الجمهورية . القاهرة

شرح لمعة الاعتقاد

الهادي إلى سبيل الرشاد

لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي

٥٤١ - ٦٢٠ هـ

بقلم الفقير الى ربه

محمد صالح العثيمين

مكتبة العلم

١٠ ش الشيخ على الغاياتي . خلف مسرح الجمهورية . القاهرة